International Journal of Academic Pedagogical Research (IJAPR)
ISSN: 2643-9123
Vol. 6 Issue 6, June - 2022, Pages: 112-123

Features of Substitution in Arabic Grammar: Descriptive Study

Dr. Emad Awad Alzain Ali

University of Sinnar- Faculty of Arts- Arabic Language Department

Abstract: *The importance of the study dealt with the study of grammatical phenomena, as it worked to collect grammatical intents through chapters and parts. The study aimed to clarify the concept of terms: (feature, phenomenon, ibdal and ewadh), and to explain the study of the phenomenon through the sections of grammar and its parts, then the grammatical application of (replacement and substitution) through the concept of the phenomenon. The problem of the study lied in the following questions: What was meant by the features of the phenomenon of substitution in Arabic grammar? What was the difference between ewadh and badal? Were ewad and inaba exist in Arabic grammar? Which was more ewadh or inaba in the sections of grammar? The study followed the descriptive approach to suit the nature of the study and its descriptions. After presenting its material, the study reached a number of results, the most important of which were: The features of the phenomenon of substitution in Arabic grammar were general features that include more than one grammatical origin, and the phenomenon of substitution in Arabic grammar does not belong to one of the chapters of grammar; rather, they were general controls that included the various sections and parts. The badal is located in the place of the mubaddal, and the ewadh was not necessary, and the ewadh was in the letters, movements and parts of speech, and the ewadh was in the chapters and vocabulary, and the ewadh was more than the inaba in the parts and chapters. The study recommended the study of grammatical phenomena because it works to collect the chapters and particles in a single phenomenon. Through the study of phenomena, grammar can be divided into phenomena instead of sections and parts***.***

Keywords: Ibdal, phenomenon, grammar, words

مَلَامِحُ مِنْ ظَاهِرةِ الإبْدَالِ فِي النَّحْوِ العَرَبِيّ : دراسةٌ وصفيَّةٌ

د: عماد عوض الزين علي- جامعة سنَّار- كلية الآداب- قسم اللغة العربية

المستخلص

تأتي أهمية الموضوع في دراسة الظواهر النحوية حيث إنها تعمل على جمع المقاصد النحوية خلال الأبواب والأجزاء. هدفت الدَّراسة إلى بيان مفهوم المصطلحات: (ملمح، ظاهرة، إبدال، عوض)، وبيان دراسة الظاهرة من خلال أبواب النحو وأجزائه، ثمَّ التطبيق النحوي لـ (العِوض والإنابة) من خلال مفهوم الظاهرة. تكمن مشكلة الدَّراسة في الأسئلة التالية: ما المراد بملامح ظاهرة الإبدال في النحو العربي؟ ما الفرق بين البدل والعِوض؟ هل العِوض والإنابة موجودان في النحو العربي؟ أيهما أكثر العِوض أم الإنابة في أبواب النحو؟ اتبعت الدَّراسة المنهج الوصفي لملائمته طبيعة الدَّراسة وتوصيفاتها. توصلت الدَّراسة بعد عرض مادتها إلى عدد من النتائج أهمها: ملامح ظاهرة الإبدال في النحو العربي ملامح عامة تشمل أكثر من أصل نحوي، كما لا تنتمي ظاهرة الإبدال في النحو العربي لباب واحد من أبواب النحو؛ وإنما هي ضوابط عامة تشمل الأبواب والجزئيات المختلفة، يقع البدل في موضع المبدل منه والعِوض لا يلزم فيه ذلك، كما أنَّ العِوض يكون في الحروف والحركات وأجزاء الكلام، والإنابة في الأبواب والمفردات، وأنَّ العِوض أكثر من الإنابة في الأجزاء والأبواب. أوصت الدَّراسة بدراسة الظواهر النحوية لأنها تعمل على جمع الأبواب والجزئيات في الظاهرة الواحدة، إذ يمكن من خلال دراسة الظواهر تقسيم النحو إلى ظواهر بدلًا من الأبواب والأجزاء.

الكلمات المفتاحية: الإبدال ، الظاهرة، النحو، الكلمات.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، وأصلي وأسلم على النبي الكريم، فقد تناولت الدَّراسة جملةً من الملامح المهمَّة المتعلِّقة بظاهرة الإبدال في النحو العربي؛ من جهة بيان حقيقتها، ولم يقصد بها الاستيعاب لظاهرة الإبدال في النَّحو العربي؛ إذ إن بعض القول قد يغني اللبيبَ عن تطويل العبارة، كما حرَصت الدراسة على تضمين كثير من عبارات النَّحاة؛ ليقفَ القارئ عليها ، ويكونَ ذلك أنفعَ لمن أراد الفهم أو يكتب في هذا الموضوع، فجاءت الدراسة وفق النقاط التالية:

أهداف الدَّراسة:

1- بيان مفهوم المصطلحات: (ملمح، ظاهرة، إبدال، عوض).
2- بيان دراسة الظاهرة من خلال أبواب النحو وأجزائه.
3- التطبيق النحوي لـ (العِوض والإنابة) من خلال مفهوم الظاهرة.

منهج الدَّراسة:

تتبع الدَّراسة المنهج الوصفي لملائمته طبيعة الدَّراسة، آخذة من أدواته الوصف والتحليل.

مشكلة الدَّراسة:

تكمن مشكلة الدَّراسة في التالي:

1- ما المراد بملامح ظاهرة الإبدال في النحو العربي؟
2- ما الفرق بين البدل والعِوض ؟
3- هل العِوض والإنابة موجودان في النحوي العربي؟
4- أيهما أكثر العِوض أم الإنابة في أبواب النحو؟

تسعى هذه الدَّراسة للإجابة عن هذه التساؤلات، وتحقيق أهدافها، وفق هيكلة مشتملة على مبحثين؛ وخاتمة تبين النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: ظاهرة الإبدال في النحو العربي :

بالعنوان المذكور خمس كلمات تدخل في المصطلحات التي ينبغي تحديدها منذ البداية، حتى تأتي المناقشة متسقة مع ما وضع لها من مبادئ وضوابط منهجية، تكون النتائج واضحة خالية من الاضطراب، إذ الملاحظ أنَّ كثيرًا من الباحثين - مختصين وغير مختصين- يتناولون هذه المصطلحات وأمثالها بدون تحديد، واهمين أن معانيها واضحة مستقرة في العرَّف العام، أو يحاولون تقديم نوع من التعريف بها، ولكن دون ربط هذا التعريف بمنهج علمي معين أو اتجاهات في البحث واضحة معالمها ورسومها. وكلا الطريفين - في نظري- غير محمود؛ لأن المصطلحات العلمية لا يمكن أن يكتفى في تعريفها بمفهومها المعهود في العرَّف العام؛ ولأن عدم ربطها بمنهج فكري محدد يؤدي إلى اللبس والخلط في نتائج البحث، وهذا ما نعهده بالفعل في بعض الدراسات اللغوية المعاصرة، حيث يقع الاختلاف بين الباحثين حول الموضوع الواحد أو النقطة الواحدة، والسبب في ذلك أن كل واحد منهم يأخذ المصطلحات بمعان تغاير ما رآه الآخر، أو أنه لم يحدد خطوط منهجه الذي يلقي الضوء على مفهومات مصطلحاته . والمصطلحات التي أود التعريف بها هي:

أولًا- مفهوم الملمح:

(ل م ح) : لَمَحْتُ إِلَى الشَّيْءِ لَمْحًا مِنْ بَابِ نَفَعَ نَظَرْتُ إِلَيْهِ بِاخْتِلَاسِ الْبَصَرِ وَأَلْمَحْتُهُ بِالْأَلِفِ لُغَةٌ وَلَمَحْتُهُ بِالْبَصَرِ صَوَّبْتُهُ إِلَيْهِ وَلَمَحَ الْبَصَرُ امْتَدَّ إِلَى الشَّيْءِ. المصباح (الفيومي،(د/ت، د/ط)، 2/ 558).

لمحت هذه الظاهرة في كتب النَّحو، وهي ملامح عامة تشمل أكثر من أصل نحوي، وقد آثرت جمعها في هذا الدَّراسة حتى يسهل الانتفاع بها، وهذه الظاهرة لا تنتمي لباب واحد من أبواب النحو، وإنما هي ضوابط عامة تشمل الأبواب والجزئيات، توصلت إليها بعد طول بحث ومدارسة في هذا العلم.

ثانيًا- مفهوم الظاهرة:

مادة (ظ هـ ر) : ظَهَرَ الشَّيْءُ يَظْهَرُ ظُهُورًا بَرَزَ بَعْدَ الْخَفَاءِ وَمِنْهُ قِيلَ ظَهَرَ لِي رَأْيٌ إذَا عَلِمْتَ مَا لَمْ تَكُنْ عَلِمْتَهُ وَظَهَرْتُ عَلَيْهِ اطَّلَعْتُ وَظَهَرْتُ عَلَى الْحَائِطِ عَلَوْتُ وَمِنْهُ قِيلَ ظَهَرَ عَلَى عَدُوِّهِ إذَا غَلَبَهُ وَظَهَرَ الْحَمْلُ تَبَيَّنَ وُجُودُه، وَاسْتَظْهَرْتُ بِهِ اسْتَعَنْتُ وَاسْتَظْهَرْتُ فِي طَلَبِ الشَّيْءِ تَحَرَّيْتُ وَأَخَذْتُ بِالِاحْتِيَاطِ. (المصدر السابق،2/ 388)

ظهَر لي رأي: بدت لي فكرة جديدة- يظهَر أنَّ: يبدو أنَّ. ظهَر على الأمر: اطَّلَع عليه "ظهَر على السِّرّ- {لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ} ". (أحمد مختار، 1429هـ، 2/ 1442)

فقد بدأ لي بعد مطالعتي لكتاب الدكتور صبحي إبراهيم الصالح (دراسات في فقه اللغة) تلمس هذه الظاهرة عند النحويين بمفهومها العام .

ثالثًا- مفهوم الإبدال:

تدور (ب دل) على معان منها: الخلف والغير والعِوض ذكر ابن منظور نقلًا عن الفراء بَدَلٌ وبِدْلٌ لُغَتَانِ، كـ مَثَل ومِثْل، وشَبَه وشِبْه، ونَكَل ونِكْل. قَالَ أَبو عُبَيْدٍ: وَلَمْ يُسْمَع فِي فَعَل وفِعْل غَيْرَ هَذِهِ الأَربعة الأَحرف. والبَدِيل: البَدَل. وبَدَلُ الشَّيْءِ: غَيْرُه. ابْنُ سِيدَهْ: بِدْل الشَّيْءِ وبَدَله وبَدِيله الخَلَف مِنْهُ، والجمع أَبْدَال. قال سيبويه: إِنَّ بَدَلَك زَيد أَي إِنَّ بَديلك زَيْد، قَالَ: وَيَقُولُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ اذْهَبْ مَعَكَ بِفُلَانٍ، فَيَقُولُ: مَعِي رَجُلٌ بَدَلُه أَي رَجُلٌ يُغْني غَناءه وَيَكُونُ فِي مَكَانِهِ. وتَبَدَّل الشيءَ وتَبَدَّلَ بِهِ واسْتَبْدَلَهُ واسْتَبْدَلَ بِهِ، كُلُّه: اتَّخَذَ مِنْهُ بَدَلًا. وأَبْدَلَ الشيءَ مِنَ الشَّيْءِ وبَدَّلَه: تَخِذَه منه بَدَلًا. وأَبْدَلْتُ الشيءَ بِغَيْرِهِ وبَدَّلَه اللَّهُ مِنَ الْخَوْفِ أَمْناً. وتَبْدِيل الشَّيْءِ: تَغْيِيرُهُ وإِن لَمْ تأْت بِبَدَلٍ. واسْتَبْدَلَ الشَّيْءَ بِغَيْرِهِ وتَبَدَّلَهُ بِهِ إِذا أَخذه مَكَانَهُ. والمُبَادَلَة: التبادُل. والأَصل فِي التَّبْدِيل تَغْيِيرُ الشَّيْءِ عَنْ حَالِهِ، والأَصل فِي الإِبْدَال جَعْلُ شَيْءٍ مَكَانَ شَيْءٍ آخَرَ كإبدالك مِنَ الْوَاوِ تَاءً فِي تَالَّهِ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِلَّذِي يَبِيعُ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ المأْكولات بَدَّال؛ قَالَهُ أَبو الْهَيْثَمِ، وَالْعَامَّةُ تَقُولُ بَقَّال. (ابن منظور، 1414هـ، 11/ 48).

أمَّا المفهوم الاصطلاحي فقد تعددت تعاريف العلماء في تحديد المصطلح ذكر الجرجاني أنَّ الإبدال: هو أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل. (علي بن محمد، 1403م، ص7)

ذكر عبد الغني بن علي الدقر (المتوفى: 1423هـ): هو جَعْلُ مُطْلَقِ حَرفٍ مكانَ حَرْفٍ من غير إدْغَامٍ وَلا قَلْب. (الدقر، (د/ت، د/ط) 1/ 10) .

كما عرَّفه محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي بأنَّ الابدال: من أبدل، جعل شيء مكان شيء آخر إنابة أو إعاضة عنه (محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، 1408 هـ ص38)

وبهذا يتبين أنَّ علاقة المعنى اللغوي مع المعنى الاصطلاحي أنهما في غاية الاتحاد والمشابهة.

رابعًا- الإبدال في النَّحو العربي:

الأبدال ظاهرة لغوية، من سنن العرب إبدالُ الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون "مَدَحَه، ومدهه" و"فرس رِفلٌ. ورِفنٌّ"، وهو كثير مشهور قد ألَّف فيه العلماء. فأمّا ما جاء في كتاب الله جل ثناؤه فقوله جل ثناؤه: {فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ}، فاللام والراء يتعاقبان كما تقول العرب: "فلقُ الصبح وفَرَقه". وذُكر عن الخليل ولم أسمعه سماعاً أنه قال في قوله جلّ ثناؤه: {فَجَاسُوا} : إنما أراد فحاسوا فقامت الجيم مقام الحاء، وما أحسب الخليل قال هذا ولا أحقُّه عنه. (ابن فارس، 1418هـ، ص: 154) .

لقد أدرك العلماء ما في ضروب الإبدال هذه من تنوع اللهجات, فلم يفسرها المحققون منهم بالمصادفة والاتفاق، ولا بتعمد العرب تعويض حرف من حرف, "وإنما هي - كما ذكر أبو الطيب اللغوي: "لغات مختلفة لمعانٍ متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنًى واحد، حتى لا تختلفا إلّا في حرف واحد, قال: والدليل على ذلك أن قبيلةً واحدةً لا تتكلم بكلمة طورًا مهمزة, وطورًا غير مهموزة، ولا بالصاد مرة وبالسين أخرى، وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا، والهمزة المصدرة عينًا؛ كقولهم في نحو: أن: عن، لا تشترك العرب في شيء من ذلك؛ إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون". على أننا - بصورة عامة - لاحظنا في الشواهد على تخالف العرب في نطق الأصوات، أن تميمًا تجنح إلى الأشد الأفخم؛ لأنها بدوية، وأن قريشًا تختار الأرق. (صبحي إبراهيم، 1379هـ، ص: 96) .

حرص العلماء على التفرقة بين الإبدال اللغوي والإبدال الصرفيّ، ففي الصرف حروف معينة يقع فيها الإبدال، لكن اللغة حين استقرئت وجمعت نصوصها وأخبارها لم يقتصر الإبدال فيها على ما سنَّه الصرفيون فيما بعد من قواعد التبديل والتعويض؛ بل اشتملت على ظواهر مدهشة, أحيانًا أبدل فيها حرف من حرف من غير أن يتماثلا أو يتقاربا في الصفة أو المخرج، قال أبو علي القالي: "اللغويون يذهبون إلى أن جميع ما أمليناه إبدال، وليس هو كذلك عند علماء أهل النحو، وإنما حروف الإبدال عندهم اثنا عشر حرفًا، تسعة من الزوائد، وثلاثة من غيرها. (المصدر السابق، ص: 216) .

حروف الإبدال تسعة عند ابن مالك، عبر عنها في (الألفية) و (الكافية الشافية) بقوله: "هدأت موطيا" وفي (التسهيل) بقوله: "طويت دائمًا" فأسقط الهاء. وجمعها أبو علي القالي في اثني عشر حرفًا عبر عنها بقوله: "طال يوم أنجدته". وهي عند الزمخشري خمسة عشر حرفًا عبر عنها بقوله: "استنجده يوم طال زط". والذي ذكره سيبويه منها أحد عشر حرفًا:

ثمانية من حروف الزيادة، وهي ما سوى اللام والسين، وثلاثة من غيرها، وهي الدال والطاء والجيم، يجمعها في اللفظ عبارة: "أجد طويت منهلا". (أحمد بن سعيد قشاش ، 1422هـ، ص: 431).

وليس الدَّراسة بصدد دراسة هذه الحروف؛ وإنَّما دراسة الظاهرة بمفهومها العام، وذلك أنَّ الأبدال: جعل شيء مكان شيء آخر إنابة أو إعاضة عنه.

ومما يجدر التنبيه عليه أن وصف الإبدال بالنحو العربي ضرورة في تحديد المصطلح المراد تناوله في هذه الدَّراسة، وذلك أن الإبدال في مجال الدراسات اللغوية يشمل الإبدال في النحو والصرف واللغة، والأخيران خارج مجال الدَّراسة.

خامسًا-: ما الفرق بين البدل والعِوض؟

ذكر ابن جني: " أن البدل أشبه بالمبدل منه من العِوض بالمعوض منه " وإنما يقع البدل في موضع المبدل منه والعِوض لا يلزم فيه ذلك ألا تراك تقول في الألف من قام: إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها: إنها عوض منها وكذلك يقال في واو جُوَن وياء مِيَر: إنها بدل للتخفيف من همزة جؤن ومئر ولا تقول: إنها عوض منها. وكذلك تقول في لام غاز وداع: إنها بدل من الواو ولا تقول: إنها عوض منها. وتقول في العِوض: إن التاء في عدة, وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول: إنها بدل من منها. فإن قلت: ذاك فما أقله! وهو تجوز في العبارة. وسنذكر لم ذلك. وتقول في ميم " اللهم": إنها عوض من " يا" في أوله ولا تقول: بدل. وتقول في تاء زنادقة: إنها عوض من ياء زناديق ولا تقول: بدل. وتقول في ياء "أينق ": إنها عوض من عين "أنوق " فيمن جعلها أيفل ومن جعلها عينًا مقدمة مغيرة إلى الياء جعلها بدلا من الواو (ابن جني، (د/ت، د/ط 1/ 266) ".

ذكر العكبري: "إنَّ العِوض مُخَالف للبدل، فبدل الشَّيْء يكون فِي مَوْضِعه، والعِوض يكون فِي غير (مَوضِع) المعوض مِنْهُ فَلَو كَانَت الْهمزَة عوضا من الْوَاو فِي اوله لكَانَتْ بَدَلا من الْوَاو، وَلَا يجوز ذَلِك، إِذْ لَو كَانَت كَذَلِك لكَانَتْ همزَة مَقْطُوعَة، وَلما كَانَت الف وصل حكم بِأَنَّهَا عوض. فالبدل أعم تصرفًا من العِوض. فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضًا. و ينبغي أن تعلم أن العِوض من لفظ " عَوضُ " -وهو الدهر- ومعناه؛ قال الأعشى:

رَضيعَيْ لِبانٍ ثَدْيَ أُمٍّ تَقاسَما ***بأسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

(ابن قتيبة ،د/ت، ص: 407)

والتقاؤهما أن الدهر إنما هو: مرور الليل والنهار وتصرم أجزائهما فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضًا منه. فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الأول. فلهذا كان العِوض أشد مخالفة للمعوض منه من البدل " (العكبري، 1412هـ، ص: 63)

المبحث الثاني: ملامح ظاهرة الإبدال في النَّحو العربي:

للنحو أصول تحكمه، وضوابط تضبطه، اعتنى بها العلماء ليكون الاستدلال بها على منهاج موثوق مأمون، ولا يستقيم بناء النحو بناءً متينًا إلا بتلك الأصول ودرايتها ومعرَّفتها وتحقيقها، حيث هي العماد، ومسائل النحو فرع عنها. فظاهرة الإبدال في النحو العربي ملامح عامة مشتملة على الأصول والفروع، استقيتها بالتتبع والاستقراء والملاحظة أوردها في التالي:

أولًا- العِوض

1- ما ينوب فيه الحرف عوضًا عن حركة:

المثنى:

ذكر سيبويه –رحمه الله- في تثنية الأسماء: " ...أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان الأولى منهما: حرف المد والين وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوَّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واوًا ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجرّ ياء مفتوحا ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية. ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أنْ يكون تابعاً لما الجَرُّ منه أولى، لأنَّ الجرَّ للاسم لا يجاوزه، والرفُع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلبَ وأقوى. وتكون الزيادة الثانية

كأنها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلانِ، ورأيت الرجلَينِ، ومررت بالرجلَيْنِ (سيبويه، 1403هـ، 1/ 18).

الوقف على المنون:

كـ قَوْلِك: مَرَرْت بزيدي فِي قَول من عوض من التَّنْوِين فِي الْجَرّ وَالرَّفْع كَمَا يعوض فِي النصب إذا قلت رَأَيْت زيدا (الرماني، (د/ط) (د/ت) ص:29) .

وفي الوقف على المنون ثلاثة لغات:

إحداهما: لغة ربيعة وهي أن يوقف عليه بحذف التنوين، وسكن الآخر -مطلقًا- كقولك: "هذا زيدْ". و"مررت بزيدْ" و"رأيت زيدْ".

ومن شواهد هذه اللغة قول الشاعر:

أَلا حبَّذا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثِها*** لقد تَرَكَتْ قلبِي بهَا هائماً دَنِفْ

(من الطويل لم يعزه أحد إلى قائل وهو من السيوطي في الهمع 427/3)

والثانية: لغة الأزد وهو أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفًا بعد الفتحة، وواوًا بعد الضمة، وياء بعد الكسرة كقولك: "رأيت زيدا" و"هذا زيدو" و"مررت بزيدي".

والثالث: لغة سائر العرب وهي أن يوقف على المنصوب والمفتوح بإبدال التنوين ألفًا، وعلى غيرهما بالسكون وحذف التنوين بلا بدل (ابن مالك، (د/ت،) 4/ 1980-1981) .

2- ما تنوب فيه الحركة عوضًا عن الجملة والاسم و الحرف:

تنوين العِوض:

وهو على ثلاثة أقسام عوض عن جملة: وهو الذي يلحق إذ عوضًا عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى: {وأَنْتُمْ حِينَئذٍ تَنْظُرُونَ} أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم فحذف بلغت الروح الحلقوم وأتى بالتنوين عوضا عنه

وقسم يكون عوضًا عن اسم وهو اللاحق لكل عوضًا عما تضاف إليه نحو: كلٌّ قائم أي: كل إنسان قائم فحذف إنسان وأتى بالتنوين عوضا عنه.

وقسم يكون عوضا عن حرف: وهو اللاحق لجوار وغواش ونحوهما رفعًا وجرًا نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار فحذفت الياء وأتي بالتنوين عوضًا عنها (ابن عقيل، 1400هـ 1/ 18) .

3- ما ينوب فيه الحرف عوضًا عن حرف:

القول في فم:

قال ابن مالك- رحمه الله-

شرط ذا الإعراب أن يضفن لا****لليا كجا أخو أبيك ذا اعتلا

"وَشَرْطُ ذَا الإعْرَابِ" بالأحرف الثلاثة في الكلمات الست "أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا"، مع ما هن عليه من الإفراد والتكبير "كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ" فكل واحد من هذه الأسماء مفرد، مكبر، مضاف، وإضافته لغير الياء، وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء، فإن غير الياء: إما ظاهر أو مضمر؛ والظاهر إما معرَّفة أو نكرة، واحترز بالإضافة عما إذا لم تضف، فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة، نحو: "جاء أبٌ"، و"رأيت أخًا"، و"مررت بحمٍ". وكلها تفرد إلا "ذو" فإنها ملازمة للإضافة. وإذا أفرد "فوك" عوض من عينه -وهي الواو- ميم، وقد تثبت الميم مع الإضافة، كقوله "من الرجز":

كالحوت لَا يرويهِ شيءٌ يلقمه *** يصبح ظمآن وَفِي الْبَحْر فَمه

(البغدادي ، 1997م، 4/ 451)

ولا يختص بالضرورة، خلافا لأبي علي الفارسي، لقوله صلى الله عليه وسلم: " لَخُلُوفُ فمِ الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك"، والاحتراز بقوله: "لا لليا" عما إذا أضيفت لليا، فإنها تعرب بحركات مقدرة كسائر الأسماء المضافة لليا. وكلها تضاف لليا إلا "ذو"، فإنها لا تضاف لمضمر، وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة، وما خالف ذلك فهو نادر. وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة، فإنها تعرب إعرابهما، وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة. وبكونها مكبرة عما إذا صغرت، فإنها تعرب أيضا بالحركات الظاهرة (الأشمونى، 1419هـ،1/ 54)

4- ما ينوب فيه حرفين عوضًا عن حرفين:

القول في اللهم:

ذكر أبو جعفر النَّحاس: ...أما ما مر في الحديث من قولك: ((باسمك اللهم)) فقول سيبويه والخليل فيه أن الأصل، يا الله، فضمه الهاء هي ضمة الاسم المفرد المنادى، والميم المشددة حرفان عوضٌ من حرفين، وهما: يا؛ وقول الفراء أن الأصل: الله أمنا بخيرٍ، فتركت الهمزة لكثرة الاستعمال، ووصلت الميمم بالهاء؛ وهذا القول عند البصريين عظيمٌ، ولو كان كما قال لجاز: أو مم ، وجاز كسر الميم وضمها، وهذا ما لا يقال، وأشد من هذا أن التقدير الذي قدره لا يصح في المعنى؛ ولا يريده من قال: اللهم. ورد الكسائي والفراء على الخليل لأنهما حكيا عن العرب: يا اللهم! قالا: فلا يجمع بين الشيء وعوضه؛ وهذا الذي حكياه لا يصح ولا يعرَّف عن فصيحٍ عمدة. (النحاس، 2004م، ص: 65) .

5- ما ينوب فيه الحرف عوضًا عن اسم:

القول في أل عوضًا عن الضمير:

قال ابن مالك:

وإن تكن إياه معنى لاكتفى *** بها كنطقي الله حسبي وكفى

"وَمُفْرَدا يَأتِي" الخبر، وهو الأصل. والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة، كبر، وشاهدة. "وَيَأتِي جُمْلَةْ" وهي فعل مع فاعله، نحو: "زيد قام"، و"زيد قام أبوه"، أو مبتدأ مع خبره، نحو: "زيد أبوه قائم" ويشترط في الجملة أن تكون "حَاوِيَةً مَعْنَى" المبتدأ "الَّذِي سِيقَتْ" خبراً "لَهْ" ليحصل الربط. وذلك بأن يكون فيها ضميره: لفظا كما مثل، أو نية، نحو: "السمن منوان بدرهم"، أي: منوان منه، أو خلف عن ضميره، كقولها: "زوجي المس مس أرنب، والريح ريح زرنب"، قيل: "أل" عوض عن الضمير، والأصل: مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين، وجعلوا منه: {وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى} ، أي: مأواه، والصحيح أن الضمير محذوف، أي المس له أو منه، وهي المأوى له، وإلا لزم جواز نحو: "زيد الأب قائم" وهو فاسد.(الأشموني، مصدر سابق،185/1)

6- ما ينوب فيه الحرف عوضًا عن فعل

القول في تعويض ما عن كان:

قال ابن مالك :

وبعد "أن" تعويض "ما" عنها ارتكب *** كمثل "أما أنت برا فاقترب"

وَبَعْدَ "أَنْ المصدرية" تَعْوِيضُ "مَا" عَنْهَا" أي: عن "كان" "ارْتُكِبْ" فتحذف "كان" لذلك وجوبا؛ إذ لا يجوز الجمع بين العِوض والمعوض "كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ" فـ"أن": مصدرية، و "ما": عوض عن "كان"، و"أنت": اسمها، و"برا": خبرها، والأصل: لأن كنت برا، فحذفت لام التعليل؛ لأن حذفها مع "أن" مطرد، ثم حذفت "كان" فانفصل الضمير المتصل بها، ثم عوض عنها "ما" وأدغمت فيها النون. (الأشمونى، مصدر سابق،1/ 249)

وَأما قَوْلهم: (كل رجل وقرينه) فَهُوَ إِضْمَار: ليكن كل رجل مَعَ قرينه، وَالْأَحْسَن إِظْهَار الْفِعْل، إِلَّا أَن الْعَطف جعل كالعِوض مِنْهُ، وَكَذَلِكَ مَا ينصب فِي هَذَا الْبَاب فَهُوَ مَعْطُوف أَو مُكَرر، وَلَا يجوز إِظْهَار الْفِعْل، نَحْو قَوْلك: رَأسك والحائط، والأسد الْأسد، وَمَا أشبه ذَلِك، لما ذَكَرْنَاهُ من التّكْرَار، والعطف عوض من الْفِعْل، فَلم يجز إِظْهَاره مَعَ وجود العِوض مِنْهُ. (علل النحو ص: 353)

القول في المنادى:

يَعُد بعض النحويين المنادى مفعولا به لأنه منصوب في رأيهم بفعل محذوف تقديره أدعو أو أنادي وقد عوض عنه بحرف النداء، كما يعد بعضهم المستثنى مفعولا به كذلك، وكأنه منصوب بفعل محذوف تقديره أستثني (عبده الراجحي، 1420هـ ، ص: 215) .

7- ما ينوب فيه الحرف عوضًا عن الحرف:

القول في واو الَّتِي هِيَ بدل من الْبَاء فِي الْقسم

فَإِن قَالَ قَائِل: فَهَل الْوَاو الَّتِي هِيَ بدل من الْبَاء فِي الْقسم تجْرِي مجْرى الْوَاو الَّتِي هِيَ عوض من (رب) ، هِيَ وَاو الْعَطف، فالخفض بعْدهَا بإضمار (رب) ؟

قيل لَهُ أما الْوَاو فِي الْقسم فَهِيَ بدل من الْبَاء، والخفض يَقع بِالْوَاو دون الْبَاء، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنه يحسن أَن تدخل على وَاو الْعَطف، كم تدخل على الْبَاء، فَتَقول: وَ وَاللَّه لأفعلن، كَمَا تَقول: وَبِاللَّهِ، فَدلَّ على أَنَّهَا بِمَنْزِلَة الْبَاء (ابن الوراق، 1420هـ ، ص: 213) .

فَأما الْوَاو الَّتِي هِيَ عوض من (رب) فَلَا يصلح دُخُول وَاو الْعَطف عَلَيْهَا، فَدلَّ ذَلِك على أَنَّهَا وَاو الْعَطف، وَإِنَّمَا عوض وَلَيْسَت بِبَدَل. ا(عبده الراجحي، 1420هـ ، ص: 215)

8- ما اختلف فيه عوض عن حرف أم عوض عن حركة:

اختلف في تنوين جوار ونحوه؛ فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض.(الأشموني، مصدر سابق،3/ 147).

وفي قوله تَعَالَى: (لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ) (41) وقَوْلُهُ تَعَالَى: (غَوَاشٍ) : هُوَ جَمْعُ غَاشِيَةٍ، وَفِي التَّنْوِينِ هُنَا ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهُ تَنْوِينُ الصَّرْفِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْيَاءَ مِنْ «غَوَاشِي» ، فَنَقَصَ بِنَاؤُهَا عَنْ بِنَاءِ مَسَاجِدَ، وَصَارَتْ مِثْلَ سَلَامٍ، فَلِذَلِكَ صُرِفَتْ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ.

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ عِوَضٌ مِنْ حَرَكَةِ الْيَاءِ الْمُسْتَحَقَّةِ، وَلَمَّا حُذِفَتِ الْحَرَكَةُ، وَعُوِّضَ عَنْهَا بِالتَّنْوِينِ، حُذِفَتِ الْيَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ (العكبري، (د/ت) 1/ 568) .

ثانيًا- الإنابة:

1- ما ينوب فيه الحذف بدلًا عن حركات البناء:

ينوب عن السكون في البناء الحذف، والحذف يقع في موضعين: الاول الامر المعتل الآخر، نحو: اغز وارم واسع، والثاني: الامر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو اكتبا واكتبوا واكتبي، وأنه ينوب عن الفتح في البناء شيآن: أولهما الكسر، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسما لـ (لا) النافية للجنس، نحو لا مسلمات، وثانيهما الياء وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسما لـ (لا) النافية للجنس أيضا، نحو: لا مسلمين، وأنه ينوب عن الضم في البناء شيآن: أحدهما الالف وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو: يا زيدان، وثانيهما الواو، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضا، نحو: يا زيدون.(ابن عقيل، مصدر سابق، 41/1)

2- ما ينوب عن حركات الإعراب الأصلية:

قال ابن مالك:

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر *** كسرا كذكر الله عبده يسر
واجزم بتسكين وغير ما ذكر *** ينوب نحو جا أخو بني نمر

أنواع الإعراب أربعة: الرفع والنصب والجر والجزم. الجر فيختص بـ الأسماء نحو: (بزيد) وأما الجزم فيختص بـ الأفعال نحو: (لم يضربْ) والرفع يكون بـ الضمة والنصب يكون بـ الفتحة والجر يكون بـ الكسرة والجزم يكون بـ السكون وما عدا ذلك يكون نائبا عنه كما نابت الواو عن الضمة في (أخو) والياء عن الكسرة في بني من قوله: (جاء أخو بني نمر) (ابن عقيل، 1400هـ 1/ 18).

وخرج عن هذه الأصول سبعة أبوابٍ:

الأول: ما لا ينصرف فيجر بالفتحة نحو: مساجدَ، ومصابيحَ، وصحراءَ، وحبلى، إبراهيمَ، وأحمدَ، وعمرَ، وعثمانَ، وبَعْلَبَكَّ، وفاطمةَ، وطلحةَ، وزينبَ، وسكرانَ، وأبيضَ، وأخرَ "، فإن أضيف أو دخلته "أل " جرَّ بالكسرة على الأصل.

الثاني: ما جمع بألف وتاءٍ مزيدتين: كـ "هندات وسجدات "؛ فينصب بالكسرة وألحق به "أولات " وكذا ما سمي به منه كـ "أذرِعاتِ وعَرَفاتِ "، بالتنوين وتركه وإعرابه إعراب ما لا ينصرف.

الثالث: الأسماء الخمسة، وهي: "أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مالٍ "؛ فترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء بشرط أن تكون مفردةً مكبّرةً مضافةً لغير ياء المتكلّم، وأن يخلو الفم من الميم والأفصح في "الهن " إعرابه بالحركات.

الرابع: المثنى: فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، وألحق به "كلا وكلتا" مع لمضمر، و"اثنان واثنتان " مطلقاً، وكذا ما سمي به منه كـ "زيدان " علماً، ويجوز فيه أيضاً إعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

الخامس: جمع المذكر السالم: فيرفع بالواو وينصب ويجر بالياء، وألحق به " أوو، وعشرون، وأخواته، وعالمون، وأهلون، وأرضون، وسنون، وبنون "، وكذا ما سمي به منه كـ "عليون وزيدون "، ويجوز فيه أيضاً أن تلزمه "الياء أو الواو" ويعرب بالحركات على النون منونةً، وأن تلزمه الواو وتفتح النون، وبعضهم يجري " بنين، وسنين " مجرى "غسلين " فيعربه بالحركات منونة.

السادس: الأمثلة الخمسة وهي: تفعلان، ويفعلان، وتفعلون، ويفعلون، وتفعلين "؛ فترفع بالنون وتجزم وتنصب بحذفها.

السابع: الفعل المضارع المعتل الآخر: فيجزم بحذف آخره. والحاصل أن الضمة ينوب عنها ثلاثةٌ: " الواو والألف والنون "، والفتحة ينوب عنها أربعة: "الألف والكسرة والياء وحذف النون "، والكسرة: تنوب عنها "الياء والفتحة "، والسكون: ينوب عنه " الحذف " (مرعي، 1430هـ، ص: 23-25).

3- ما ينوب عن الفاعل:

نائب الفاعل: هو كل اسمٍ حذف فاعله وأقيم هو مقامه وغُيّر عامله بضمِّ أوله مطلقاً وكسر ما قبل آخره في الماضي، وفتحه في المضارع نحو "سُرِقَ المتاعُ "، و"يُقطَعُ السارقُ " (مرعي، 1430هـ، ص: 39)

قال ابن مالك

ينوب مفعول به عن فاعل ***فيما له كنيل خير نائل

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه وعدم جواز حذفه وذلك نحو:(نِيْلَ خَيْرَ نَائِلِ) فـ خير نائل : مفعول قائم مقام الفاعل والأصل : (نال زيد خير نائل) فحذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل على أن يكون مفعولا مقدما بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير نيل هو وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل(ابن عقيل، 1400هـ 1/ 112) .

4- ما ينوب عن الفاعل غير المفعول:

قال ابن مالك:

وقابل من ظرف أو من مصدر*** أو حرف جر بنيابة حري

تقدم أن الفعل إذا بني لما لم يسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل. وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلا للنيابة أي: صالحًا لها واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة كالظرف الذي لا يتصرف والمراد به ما لزم النصب على الظرفية نحو: سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه ونحو: عندك فلا تقول جلس عندك ولا ركب سحر لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب وكالمصادر التي لا تتصرف نحو: معاذ الله فلا يجوز رفع معاذ الله لما تقدم في الظرف وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور فلا تقول سير وقت ولا ضرب ولا جلس في دار لأنه لا فائدة في ذلك. ومثال القابل من كل منها قولك: سير يوم الجمعة وضرب ضربٌ شديدٌ ومر بزيد. (ابن عقيل ،1400هـ، 2/119- 121)

قال ابن مالك:

ولا ينوب بعض هذي إن وجد *** في اللفظ مفعول به وقد يرد

مذهب البصريين إلا الأخفش أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول: ضرب زيدٌ ضربًا شديدًا يوم الجمعة أمام الأمير في داره ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول.

ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر فتقول: ضرب ضربٌ شديدٌ زيدًا، وضرب زيدًا ضربٌ شديدٌ وكذلك في الباقي واستدلوا لذلك بـ وقول الشاعر:

(بن عقيل،1400هـ، 2/ 122)

لم يعن بالعلياء إلا سيدًا*** ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

الشاهد فيه: قوله : " لم يعن بالعلياء إلا سيدًا " حيث ناب الجار والمجرور وهو قوله " بالعلياء " عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام وهو قوله " سيدًا ". والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور، ولم ينب المفعول به، أنه جاء بالمفعول به منصوبًا، ولو أنه أنابه لرفعه، فكان يقول: لم يعن بالعلياء إلا سيدٌ، والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه وألجأه إلى ذلك. (ابن عقيل ،1400هـ،2/ 123)

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما فتقول ضرب في الدار زيد وضرب في الدار زيدا وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به نحو ضرب زيد في الدار فلا يجوز ضرب زيدا في الدار(ابن عقيل ،1400هـ،2/ 123) .

5- ما ينوب عن الفاعل في باب أعطى:

قال ابن مالك:

وباتفاق قد ينوب الثان من ***باب كسا فيما التباسه أمن

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (2/ 124)

إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين لما لم يسم فاعله فإما أن يكون من باب أعطى أو من باب ظن. فإن كان من باب أعطى وهو المراد بهذا البيت فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأول منهما وكذلك الثاني وبالاتفاق فتقول كُسِيَ زيدًا جبة وأُعْطِيَ عمرو درهمًا وإن شئت أقمت الثاني فتقول: أعطي عمرًا درهمٌ وكسي زيدًا جبةٌ. هذا إن لم يحصل لبس بإقامة الثاني فإذا حصل لبس وجب إقامة الأول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا فتتعين إقامة الأول فتقول أعطي زيد عمرا ولا يجوز إقامة الثاني حينئذ لئلا يحصل لبس لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذا بخلاف الأول.

ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن فرسك مسرج ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث ونقل الاتفاق أيضا ابن المصنف. وذهب قوم منهم المصنف إلى أنه لا يتعين إقامة الأول لا في باب ظن ولا باب أعلم لكن يشترط ألا يحصل لبس فتقول: ظن زيدًا قائمٌ وأعلم زيدًا فرسك مسرجًا. وأما إقامة الثالث من باب أعلم فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه وليس كما زعما فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول: أعلم زيدًا فرسك مسرجٌ. فلو حصل لبس تعين إقامة الأول في باب ظن وأعلم فلا تقول ظن زيدا عمرو على أن عمرو هو المفعول الثاني ولا أعلم زيدا خالد منطلقا(ابن عقيل ،1400هـ، 2/ 126).

وما سوى النائب مما علقا *** بالرافع النصب له محققا

حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولا واحدًا فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحدا منها مقام الفاعل ونصبت الباقي فتقول أعطي زيد درهما وأعلم زيد عمرا قائما وضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره(ابن عقيل ،1400هـ،2/ 127) .

3- ما ينوب عن المفعول المطلق:

المفعول المطلق: هو المصدر الفضلة المسلط عليه عامل من لفظه كـ "ضربت ضرباً"، أو من معناه كـ "قعدت جلوساً". وهو ثلاثة أقسام: مؤكد لعامله كـ "عجبت من ضربك ضرباً"، (وكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً) ، (والصَّافَّاتِ صَفّاً) ، " وأنت مطلوب طلباً"، ومبين لنوع عامله كـ "ضربت ضرب الأمير، أو ضرباً أليماً، أو ضربت الضربة"، ومبين لعدد عامله كـ "ضربت ضربتين وضربات ". (مرعي، مصدر سابق، ص:54)

قال ابن مالك ابن مالك :

وقد ينوب عنه ما عليه دل ***كجد كل الجد وافرح الجذل

قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه ككل وبعض مضافين إلى المصدر نحو جد كل الجد كـ قوله تعالى: {فَلا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ} وضربته بعض الضرب. وكـ المصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو: قعدت جلوسًا وافرح الجذل فـ الجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له والجذل نائب مناب الفرح لمرادفته له (ابن عقيل ،1400هـ، 2/ 174)

وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة نحو ضربته ذلك الضرب وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا وفيه نظر فمن أمثلة سيبويه ظننت ذاك أي ظننت ذاك الظن فذاك إشارة إلى الظن ولم يوصف به. وينوب عن المصدر أيضًا نح: و ضربته زيدًا أي: ضربت الضرب ومنه قوله تعالى: {لا أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ} أي لا أعذب العذاب وعدده نحو ضربته عشرين ضربة ومنه قوله تعالى: {فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً} .

والآلة نحو ضربته سوطا والأصل ضربته ضرب سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه(ابن عقيل ،1400هـ، 2/ 174).

4- ما ينوب عن المفعول فيه:

قال ابن مالك:

الظرف: وقت أو مكان ضمنا ***في باطراد كهنا امكث أزمنا

عرف المصنف الظرف بأنه: زمان أو مكان ضمن معنى في باطراد نحو: أمكث هنا أزمنا فـ هنا ظرف مكان وأزمنا ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى في لأن المعنى امكث في هذا الموضع وفي أزمن. واحترز بقوله ضمن معنى

في مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى في كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرًا نحو: يوم الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد فإنه لا يسمى ظرفًا والحالة هذه وكذلك ما وقع منهما مجرورًا نحو: سرتُ في يوم الجمعة وجلستُ في الدار على أن في هذا ونحوه خلافًا في تسميته ظرفًا في الاصطلاح وكذلك ما نصب منهما مفعولًا به نحو: بنيتُ الدار وشهدتُ يوم الجمل. واحترز بقوله باطراد من نحو دخلتُ البيت وسكنتُ الدار وذهبتُ الشأم فإن كل واحد من البيت والدار والشأم متضمن معنى في ولكن تضمنه معنى في ليس مطردًا لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف في معها فليس البيت والدار والشأم في المثل منصوبة على الظرفية وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لأن الظرف هو ما تضمن معنى في باطراد وهذه متضمنة معنى في لا باطراد(ابن عقيل ،1400هـ، 2/ 192) .

قال ابن مالك:

وقد ينوب عن مكان مصدر ***وذاك في ظرف الزمان يكثر

ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلا كقولك جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد فحذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه وهو النصب على الظرفية ولا ينقاس ذلك فلا تقول آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه.

ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو آتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيد والأصل وقت طلوع الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت خروج زيد فحذف المضاف وأعرب المضاف إليه بإعرابه وهو مقيس في كل مصدر. (ابن عقيل، مصدر سابق، 200/2).

خاتمة :

كانت هذا الدَّراسة محاولة لتغطية الغموض الذي اكتنف هذه الظاهرة، حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات أوجزها في التالي:

أولًا- النتائج:

1- ملامح ظاهرة الإبدال في النحو العربي ملامح عامة تشمل أكثر من أصل نحوي، لا تنتمي لباب واحد من أبواب النحو، وإنما هي ضوابط عامة تشمل الأبواب والجزئيات.

2- يقع البدل في موضع المبدل منه والعِوض لا يلزم فيه ذلك .

3- أنَّ العِوض يكون في الحروف والحركات وأجزاء الكلام.

4- أنَّ الإنابة في الأبواب والمفردات.

5- أنَّ العِوض أكثر من الإنابة في الأجزاء والأبواب.

ثانيًا- التوصيات:

1- توصي الدَّراسة بدراسة الظواهر النحوية ؛لأنها تعمل على جمع الأبواب والجزئيات في الظاهرة الواحدة.

2- يمكن من خلال دراسة الظواهر النحوية تقسيم النحو إلى ظواهر بدلًا من الأبواب والأجزاء.

المصادر والمراجع:

***القرآن الكريم**

1. أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: 276هـ)، محمد الدالي، مؤسسة الرسالة (د/ت)
2. الإبدال في لغات الأزد دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث، أحمد بن سعيد قشاش، الناشر: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة (34) - العدد (117) 1422هـ - 2002م .
3. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : 616هـ)، لمحقق: علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه (د/ت).
4. التطبيق النحوي، عبده الراجحي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى 1420هـ 1999م .
5. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.

6. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة: الرابعة (د/ت).
7. دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح (المتوفى: 1407هـ)، لناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الطبعة الأولى 1379هـ - 1960م .
8. دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (المتوفى: 1033هـ) ، الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، عام النشر: 1430 هـ - 2009 م .
9. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرَّف بالوقاد (المتوفى: 905هـ)، ، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة الأولى 1421هـ- 2000م.
10. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: 672هـ)، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى (د/ت).
11. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : 769هـ) ، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون 1400 هـ - 1980 م.
12. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (المتوفى: 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م.
13. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة: الطبعة الأولى 1418هـ-1997م .
14. عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: 338هـ)، المحقق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى 1425 هـ - 2004 م .
15. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: 381هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، لطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999م .
16. كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة: الأولى 1403هـ -1983م .
17. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، تحيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408 هـ - 1988 م.
18. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (المتوفى: 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ .
19. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو 770هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت (د/ت، د/ط).
20. معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (المتوفى: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.
21. / معجم القواعد العربية، عبد الغني بن علي الدقر (المتوفى: 1423هـ) ، (د/ت، د/ط)
22. / معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لطبعة الثانية، 1408 هـ - 1988 م.
23. مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: 616هـ)، المحقق: محمد خير الحلواني، الناشر: دار الشرق العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1412هـ 1992م .
24. النحو والصرف، رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (المتوفى: 384هـ)، المحقق: إبراهيم السامرائي، (د/ط) (د/ت) دار الفكر – عمان.